

الخبر:

بثت قناة الجزيرة في الثالث من تموز/يوليو، فيلماً وثائقياً بعنوان "محبوس في إغلاق ماليزيا". وقد حقق الفيلم الوثائقي في محنة آلاف العمال المهاجرين غير الشرعيين الذين اعتقلوا خلال مدامات في مناطق تخضع لإغلاق مشدد. وقد أغضبت الزاوية المصورة في الفيلم الوثائقي العديد من الماليزيين وبالمثل، فإن الحكومة قد ردت عليها بالاستخفاف بالتقرير "غير الدقيق والمضلل وغير العادل" الذي قدمته قناة الجزيرة. وقد ألقت السلطات الماليزية قبل يومين القبض على مسلم بنغالي وهو يواجه الآن إمكانية ترحيله لانتقاده الحكومة في الفيلم الوثائقي بسبب معاملتها للمهاجرين غير الشرعيين.

التعليق:

إن رد الحكومة الماليزية على فيلم الجزيرة الوثائقي هو أمر متوقع. وبالنسبة لماليزيا عادي، محاصر بين مخاوف كوفيد-19 والفروق الدقيقة الساحقة للخوف من الأجانب التي تشتد في وسط الوباء، قد تبدو هذه الاستجابة صحيحة. ومع ذلك، كان لدى الدكتور مهاتير، رئيس الوزراء السابق شيئاً آخر ليقوله. فقد علق بأن على الحكومة ألا تعاقب وكالة الأنباء القطرية على تقريرها عن سوء المعاملة المزعم للمهاجرين غير الشرعيين هنا. وبحسب الدكتور مهاتير يجب ألا تتخذ السلطة الماليزية إجراءات قاسية ضد مراسلي قناة الجزيرة. وأضاف "من الأفضل لو أننا نقدم تقريرنا بشأن معاملة المهاجرين. وعلى الرغم من أننا نقدم معاملة جيدة، إلا أن هناك حالات تظهر كما لو كنا غير مباليين".

بالنسبة لأولئك الذين يتبعون الخطوات التي اتخذتها السلطة الماليزية لكسر سلسلة كوفيد-19 محلياً، يجب على المرء أن يعترف بأن الحكومة تقوم بعمل جيد. ومع ذلك، فإن عدم الارتياح في مواجهة مخاطر كوفيد-19 جعل الماليزيين يُظهرون تصورات غير مرغوب فيها ضد الأجانب، وخاصة ضد أولئك الذين ينحدرون من شبه القارة الهندية. وتعمل منصات التواصل الإلكترونية كأرضية للسخط. وقد تم التعليق على ذلك في الماضي وبالأمس، عندما ظهرت أنباء عن غرق محتمل للاجئين الروهينجا قبالة ساحل جزيرة لانكاوي، حيث ظهرت تعليقات مبتذلة للغاية لا يمكنني ذكرها في هذه المقالة، وهي خالية من من التعاطف مع إخواننا المسلمين. وعندما تم الكشف اليوم عن أن اللاجئين آمنون، ويختبئون بين أشجار المانغروف في جزيرة لانكاوي، استمرت التعليقات القاسية في التدفق. وهذا المفهوم المؤسف بين الماليزيين للأسف تجسده السلطات في رد فعلها ضد قناة الجزيرة.

ربما كانت قناة الجزيرة تنوي تشويه جهود الحكومة الماليزية في مكافحة الفيروس، لكن رد فعل الحكومة كان ضاراً بالقدر نفسه. على سبيل المثال، إلى جانب الردود القاسية الأخرى، أصدرت وزارة الاتصالات والوسائط المتعددة اقتراحاً غير منطقي بأن أي شخص يرغب في نشر أي فيديو في أي منصة إعلامية، بما في ذلك وسائل التواصل الإلكترونية، يجب أن يحصل على ترخيص. وأعقب ذلك انتقادات شديدة من جانب الجمهور، وسرعان ما تم التراجع عن الاقتراح - كل ذلك فقط بسبب فيلم الجزيرة الوثائقي.

وبصرف النظر عن ردود الفعل العاطفية وغير الناضجة التي أبدتها الحكومة الماليزية في التعامل مع الدعاية، ينبغي أن ندرك أنه في خضم عدد كبير من القضايا التي تواجه ماليزيا في وسط وباء كوفيد-19، فإن الاختباء بعمق داخل ماليزيا هو مرض العنصرية القبيح للغاية. ومن المؤسف أن هذا المرض قد تغلغل أيضاً في نسيج جميع البلاد الإسلامية؛ في شكل القومية. هذه الحلقة الأخيرة هي أعراض واضحة لهذا المرض، وإذا لم يتم القضاء على هذا المرض ولم يبذل أي جهد في إنهائه، فإن وحدة الأمة تبقى حلاماً.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

د. محمد - ماليزيا